تعزيزات الحوثي تنتشر في معقل المخلوع

« 21

لبنان يشيّع الجنود الـ10 والحداد يعمّ البلاد

«22

الانقسام يعصف بالدوحة

قطر تترك بصمة الدم على الشارع الليبي

أزمة السيولة تشعل تصفية الأصول القطرية

الدول الداعية لمكافحة الإرهاب: قطر غير جادة في التوصل الى حل

المطالب الـ 13 الركن الأساس لحل الأزمة

- ترامب يطالب الدوحة بالالتزام بتعهدات قمة الرياض
- فزع الدوحة وهشاشة موقفها وراء الترويج لأوهام الخيار العسكري

■ عواصم – البيان، وكالات

أكدت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أن الحوار حول تنفيذ المطالب الـ 13 من جانب قطر يجب أن لا يسبقه أي شروط وهو ما يظهر عدم جدية قطر في مكافحة الإرهاب، مشددة أن الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً، وأن دول أخرى كثيرة في العالم أجمع لم تتمكن من إعلان موقفها بسبب التغلغل القطري في شأنها الداخلي ما جعلها تخشى من عواقب ذلك خصوصاً مع السوابق القطرية في دعم الانقلابات والإرهاب، فيما أثنى معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، على الجهد الكبير الذي تبذله دولة الكويت الشقيقة وأميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لإنهاء الأزمة القطرية، مؤكداً أن المطالب الـ 13 للدول الداعية لمكافحة الإرهاب تعد الركن الأساس لحل الأزمة غير أنه أعرب عن مخاوفه من تقويض الدوحة جهود أمير الكويت، في وقت أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، أهمية الالتزام بتعهدات قمة الرياض والحفاظ على الوحدة لهزيمة الإرهاب.

وأصدرت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية بياناً مشتركاً بشأن الأزمة مع قطر. وأكد البيان المشترك أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب «تقدر وساطة سمو أمير دولة الكويت الشقيقة وجهوده المشكورة لإعادة السلطة القطرية إلى جادة الصواب وما أعلنه عن استعداد قطر للاعتراف بالمطالب الـ 13 والاستعداد للتفاوض حولها». وأضاف البيان أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب «تؤكد أن الحوار حول تنفيذ المطالب يجب أن لا تسبقه أية شروط كما تأسف الدول الأربع لما قاله أمير الكويت عن نجاح الوساطة بوقف التدخل العسكري، إذ تشدد على أن الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً بأي حال وأن الأزمة مع قطر ليست خلافاً خليجياً فحسب لكنها مع عديد من الدول العربية والإسلامية التي أعلنت موقفها من التدخلات القطرية ودعمها للإرهاب ودول أخرى كثيرة في العالم أجمع لم تتمكن من إعلان موقفها بسبب التغلغل القطري في شأنها الداخلي ما جعلها تخشى من عواقب ذلك خصوصاً مع السوابق القطرية في دعم الانقلابات واحتضان وتمويل الإرهاب والفكر المتطرف، وخطاب الكراهية».

عدم جدية

وأضافت الدول في البيان أن «تصريحات وزير الخارجية القطري بعد تصريح سمو أمير الكويت تؤكد رفض قطر للحوار إلا برفع إجراءات المقاطعة التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لحمايتها مصالحها بشكل قانوني وسيادي ووضعه لشروط مسبقة للحوار يؤكد عدم جدية قطر في الحوار ومكافحة وتمويل الإرهاب والتدخل في الشأن الداخلي للدول».

وثمنت الدول «موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتأكيده الحازم أن السبيل الوحيد لحل الأزمة هو ضرورة وقف دعم وتمويل الإرهاب وعدم رغبته بحل الأزمة ما لم يتحقق ذلك».

ركن الحل

إلى ذلك، قال معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، «جهد مشكور للكويت وأميرها نحو معالجة أزمة قطر ومحيطها الخليجي الطبيعي، وتخبط أصبح ملازماً وصفة لسياسة ودبلوماسية الدوحة في التعامل مع التطورات».

وشدد معالي د. أنور قرقاش على أن «المطالب 13 الركن الأساس لحل الأزمة وهي حصيلة تراكم سياسات مضرة وانعدام الثقة في الدوحة، وتصريحات أمير الكويت، أياً كانت القراءة، أكدت مركزيتها»، وأضاف معاليه في تغريداته قائلاً: «التحالف أكد منذ اليوم الأول أن حل الأزمة دبلوماسي وحركته ضمن حقوقه السيادية، فزع الدوحة وهشاشة موقفها وراء الترويج لأوهام الخيار العسكري».

وأعرب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عن مخاوفه من أن تقوم قطر بتقويض الجهود الكويتية لإنهاء الأزمة قائلاً: «قلقي أن الدوحة تقوض جهود الكويت الخيّرة بتعدد مصادر القرار والتردّد والتراجع، الحكمة مطلوبة لخروج قطر من مأزقها وإضاعة الفرص في غير صالحها».

تعهدات قمة الرياض

في غضون ذلك، أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أكد لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، أهمية الالتزام بتعهدات قمة الرياض والحفاظ على الوحدة لهزيمة الإرهاب.

وقال البيت الأبيض في بيان له، إنه خلال اتصال هاتفي أمس مع أمير قطر «ركز الرئيس على أهمية تنفيذ جميع الدول التزامات قمة الرياض للحفاظ على الوحدة وهزيمة الإرهاب في الوقت نفسه ووقف التمويل للجماعات الإرهابية ومحاربة الفكر المتطرف».

وكانت القمة التي جمعت في العاصمة السعودية، ترامب وقادة الدول العربية والإسلامية، في مايو الماضي، قد دعت إلى تكاتف الجهود لمكافحة الإرهاب ووقف تمويله.

سلبية قطر

في الأثناء، أكد وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب «لن تسعى لأي تهديد عسكري»، لكنه شدد على أنها لن تسمح بتهديد أمن شعوبها واستقرارها.

وقال وزير الخارجية البحريني في سلسلة تغريدات على حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي تويتر إنه «لم ولن تسعى دولنا (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) لأي تهديد عسكري، إلا أنها وكما يعرفها العالم، لن تسمح لأي طرف، كبر أو صغر شأنه، بتهديد أمن شعوبها واستقرارها».

وأضاف «أكرر وأقول: في حين أوصدت دولنا أبوابها في وجه شر الإرهاب المستطير والأذى الآتي من قطر، فتحت قطر أبوابها للجنود والآليات في تصعيد خطير».

وأقدمت قطر على إقامة قاعدة عسكرية تركية عقب إعلان الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قطع العلاقات مع الدوحة، واستقبلت مئات الجنود والآليات التركية.

لا خيار عسكري

وعلّق الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على تصريحات أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بقوله إن «صاحب السمو أمير الكويت تكلم من قلبه بما نطمح إليه من استقرار للمنطقة ويعلم سموه أن التصعيد العسكري لم يأتِ من الدول التي قاطعت قطر». وتابع: «ما إن انتهى صاحب السمو أمير الكويت من مؤتمره حتى رأينا سلبية الموقف القطري بوضع الشروط والعراقيل أمام أي حوار يلبي المطالب».

وبين الوزير البحريني أن «استهداف مصر وشعبها بدعم الإرهاب فيها هو أحد أهم أسباب اتفاقي الرياض ومقاطعة دولنا لقطر»، مؤكداً أن «مصر عمود الأمة ولن نقبل بالإضرار بسلامتها».

مراوغة قطرية

وبينما أعلن أمير دولة الكويت أن قطر قبلت بالمطالب الـ 13 المقدمة لها من الدول العربية، وأنها مستعدة للحوار، خرج وزير الخارجية القطري محمد عبدالرحمن آل ثاني، وصرح في عبارات نقلتها قناة «الجزيرة» بأن جهود الكويت مقدرة، لكنه زعم أن «المطالب الـ 13 تمس السيادة». وزاد في تصعيد الموقف بالقول إن الإجراءات المفروضة ضد قطر يجب التراجع عنها، وهو ما رد عليه بيان الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بوضعه في خانة عدم الجدية في الحوار والعمل على مكافحة الإرهاب من قبل نظام الدوحة.

تقدير كويتي

إلى ذلك، أكدت وزارة الخارجية الكويتية في بيان لها تعقيباً على بيان الدول المقاطعة، أنها تؤكد على موقف الكويت المبدئي حيال ذلك الخلاف، ونقلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن مصدر مسؤول بوزارة الخارجية تأكيده أن دولة الكويت تابعت باهتمام البيان الذي صدر عن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب حول الخلاف بين الأشقاء في المنطقة، معربة عن تقديرها لما ورد في البيان، الذي يعكس حرص الأشقاء على وضع حد لذلك الخلاف وما عبروا عنه من تقدير لما تقوم به الكويت من جهود. وأوضح المصدر «أن دولة الكويت ستواصل مساعيها الخيرة لرأب الصدع يحدوها الأمل والتفاؤل بالوصول إلى نهاية سريعة لذلك الخلاف المؤسف».

الانقسام يتعمق داخل القيادة القطرية بشأن المطالب الـ13

محللون لـ«البيان»: الدوحة لن تنجح في تكـ

■ القاهرة، تونس ـ محمد خالد، البيان

حمل البيان الأخير الصادر عن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب عدداً من الرسائل والإشارات بالغة الأهمية، ومثّلَ في مجمله تأكيداً على ثوابت الرباعي العربي وتمسكه بموقفه إلى أبعد حد، بما يحبط محاولات قطرية للتلاعب على المطالب.

أحبطت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب محاولات قطرية لتكرار سيناريو تعهدات الدوحة في العامين 2013 و2014 وأقرت عدم الثقة في قطر ورفض أي شروط مسبقة لأي حوار حول تنفيذ الدوحة للمطالب التي قدمتها هذه الدول، كما تم التأكيد على إدراك عدم جدية الجانب القطري في الحوار ومكافحة الإرهاب.

وعلّق الكاتب والسياسي المصري نبيل زكي، على بيان دول المقاطعة بالبيان الموفق والحكيم تمامًا، على اعتبار أنه يدل على أن الدول المقاطعة تعلمت من دروس الماضي ولا تريد أن تكرر تجارب سابقة مرة أخرى، لا سيما أنها حصلت على تعهدات سابقة من قطر في الأزمة السابقة ووعدت قطر بتغيير سياساتها لكن لم تلتزم بذلك، ومن ثم فليس هنالك مجال للثقة في التعهدات والوعود القطرية الشفهية التي هي لا قيمة لها على الإطلاق، وبالتالي حرصت الدول الأربع على التأكيد على رفض دخول الحوار حول تنفيذ المطالب بشروط مسبقة أو رفع المقاطعة.

والبيان الصادر حسب ما يؤكد زكي لـ «البيان» يعي دروس الماضي والتجربة السابقة مع قطر التي لا عهد لها، ولا يمكن أبدًا وبأي حال من الأحوال الثقة في الدوحة التي تسعى للالتفاف على المطالب وكسب الوقت.

وتضمن البيان الصادر فجر أمس تأكيدات على عدم وجود الخيار العسكري ضمن خيارات الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، على اعتبار أنه «لم ولن يكون مطروحًا بأي حال». وهذا التأكيد يعد بمثابة تفويت للفرصة على العديد من الأطراف ومن بينها إيران، الذين يتحينون الفرصة ويحاولون توريط دول المقاطعة في تدخل عسكري، يخدم مشروع تلك الدول بشكل عام، لا سيما مشروع إيران في المنطقة.

أزمة سياسية

ويوضح المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية الخبير الاستراتيجي المصري اللواء زكريا حسين في تصريح لـ«البيان» أن الأزمة هي أزمة سياسية في الأساس وناتجة عن سلوكيات وسياسات دولة قطر العدائية إزاء دول المنطقة، ويتم التعامل معها في إطارها السياسي والدبلوماسي وتستخدم الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ما لديها من أدوات في مواجهة قطر في هذا الإطار دون أن يكون الخيار العسكري ضمن تلك الأدوات.

ويوضح أن قطر دولة عربية خليجية والشعب القطري شعب شقيق، ولا يمكن أبدًا رفع السلاح بوجهها، وأن الحل العسكري غير قائم ولا مطروح منذ بداية الأزمة ولن يكون مطروحًا. فيما لفت إلى أن بيان دول المقاطعة جاء مؤكدًا لمسألة أن الدوحة غير جادة في الحوار وليست هنالك إشارات أو نوايا من جانبها للاستجابة، كما أن السياسة القطرية لم تتغير، بينما الضغط الاقتصادي والمقاطعة واتساع دائرة الذين لا يدعمون الدوحة أو يقفون إلى جوارها سيؤدي ذلك كله في النهاية لامتثالها للمطالب. والمطالب جميعها هي مطالب مشروعة، تستهدف وقف تمويل وإيواء العناصر والكيانات الإرهابية، وتطالب كذلك بعدم توفير وسيلة إعلامية تروج لهم وتدعمهم، وجميعها مطالب سوف تستجيب إليها الدوحة بعد اشتداد الخناق عليها ومواصلة الضغط، وفق زكريا.

التغلغل القطري

وتضمن البيان المشترك كذلك تأكيدًا على التغلغل القطري في الشؤون الداخلية للعديد من الدول التي امتنعت عن إعلان موقفها بالفعل من الأزمة الحالية خشية الدور القطري بداخلها، لا سيما أن للدوحة سوابق عديدة في دعم الانقلابات واحتضان وتمويل الإرهاب والفكر المتطرف وخطاب الكراهية. فيما سلط البيان الضوء على جهود الوساطة التي يبذلها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وكذا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، من أجل حل الأزمة.

في السياق، أفاد مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية السفير أشرف حربي في تصريح لـ«البيان» بأن بيان دول المقاطعة جاء تأكيدًا على المطالب التي تم الإعلان عنها في وقت سابق، وشددت الدول الأربع خلاله على أنه ليس أمامهم طريقًا آخر يمكن أن يسلكوه سوى أن تذعن الدوحة لهذه المطالب، فيما نفوا إمكانية أن يكون البديل هو الحل العسكري.

وحول الوساطة الكويتية، شدد على أنها سوف تستمر وفاعلة، لأنها هي الوساطة التي يمكن أن تكون مقبولة من الأطراف كافة لأسباب كثيرة، من بينها ثقة جميع الأطراف في حكمة وقدرة أمير الكويت على لم الشمل، ومكانته داخل المجتمع الخليجي وأيضًا مكانته إقليميًا ودوليًا ودوره في حل الكثير من المشكلات ليس فقط في الخليج ولكن في الإطار العربي والإسلامي عامة. معتبرًا في السياق ذاته أن الجانب القطري لا يجد كذلك وجهًا مقبولًا كوسيط سوى الكويت، لما لها من علاقات مشتركة. وليس هنالك حلًا -وفق حربي- سوى أن تكون الوساطة تحت رعاية جامعة الدول العربية وبدعم من مجلس الأمن «حتى نذهب إلى أقصى درجة ممكنة من الضغط على الجانب القطري للامتثال للمطالب».

صراع داخلي

إلى ذلك، رجح مراقبون أن تصريحات وزير الخارجية القطري جاءت لمحاولة التشكيك فيما ورد على لسان أمير دولة الكويت وتكشف عن وجود انقسامات داخل مؤسسة الحكم في الدوحة، بين أطراف تدفع نحو الاستجابة لمطالب الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وطي صفحة الماضي، وأخرى تصّر على

نبيل زكي: الدول المقاطعة لن تكرر تجارب سابقة استغلتها الدوحة

زكريا حسين: الأزمة سياسية في الأساس والخيار العسكري لم يكن مطروحاً

مراقبون: خلافات في نظام الدوحة وراء تناقض مواقف أركانه

المعارضة القطرية: زمن النصح الهادئ ولّى

■ أوروبيون ينددون بإرهاب قطر | أرشيفية

■ القاهرة ـ البيان

عبّرت الهيئة المنظمة لمؤتمر «قطر في منظور الأمن والاستقرار الدولي» الذي تنظمه المعارضة القطرية ومن المقرر أن ينعقد في 14 من الشهر الجاري في العاصمة البريطانية لندن، عن عظيم تقديرها للجهود المضنية التي يبذلها أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الصباح، وما يضطلع به من جهود دبلوماسية مقدرة لرأب الصدع الذي تسببت فيه سياسات النظام القطري، المناقضة للحكمة والمنطق، وتغريدها المتصل خارج السرب بما يضر بمصالح قطر، ويخلق العداء المبرر مع أشقائها الخليجيين والعرب، بل العالم أجمع.

وقالت الهيئة في بيان صادر في الساعات الأولى من صباح أمس إنه «لم يكن مفاجئاً لنا مسارعة النظام القطري إلى محاولة نسف جهود أمير الكويت، فحيثما غابت الحكمة وسادت الظلمة لن يجد الشعب القطري المتعطش إلى الحرية ودولة القانون والمؤسسات سوى التصرفات الحمقاء غير المدروسة».

وأضاف بيان الهيئة: إن الهيئة المنظمة للمؤتمر إذ تعلن عن دعمها الكامل لجهود الوساطات المحمودة، التي تهدف إلى إثناء النظام القطري عن سياساته الرعناء التي أسست نظاماً بوليسياً رهيباً في الداخل، وعصفت بكل الاتفاقيات والعهود والمواثيق الإقليمية والدولية لتنشر الدمار والخراب أينما حلت، فإنها في الوقت ذاته ترى أن زمن النصح الهادئ قد ولى إلى غير رجعة، وأن الشعب القطري الأبي قد صرح بكلمته رافضاً استمرار نظام القهر والطغيان والتخبط.

برلماني تونسي: رؤية واعية أحبطت مراوغات قطر

■ تونس ـ البيان

أكد عضو مجلس النواب التونسي، محمد ماهر حامد، أن رد الدول العربية المقاطعة لقطر جاء قوياً وفي محله.

وأوضح ماهر، في تصريحات للمحررين البرلمانيين، أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أكدت في بيانها، أن الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحا بأي حال، كما رفضت إجراء حوار مع قطر بشروط مسبقة، وهو الأمر الذي تطلبه قطر لرفع إجراءات المقاطعة التي اتخذتها الدول لحماية مصالحها بشكل قانوني وسيادي. وقال ماهر حامد إن وضع قطر لشروط مسبقة، يؤكد عدم جديتها في الحوار لمنع مكافحة وتمويل الإرهاب، والتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية والخليج. وأضاف، أن هناك إدارة واعية وحكيمة ورؤية ثاقبة من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لما تنفذه الدول الأوروبية والولايات المتحدة من التفاف حول المطالب الثلاثة عشرة.

وأشار إلى أن التدخلات القطرية في شؤون الكويت نتيجة الخيانة والعمالة من حكام دولة قطر بالاتفاق مع إيران.

الطائرات القطرية أوصلت السلاح إلى الميليشيات الإرهابية

قطر تترك بصمة الدم على الشارع اللـ

الدوحة لم تقدّم أي مشروع إنساني أو ثقافي

■ الشارقة ـ البيان

سلّط خبراء ومحللون الضوء على الدور القطري الخبيث والمشبوه في زعزعة الاستقرار في ليبيا، وجرّ البلاد إلى الفوضى عبر دعم الجماعات المتطرفة بالسلاح والعتاد، فضلاً عن احتضانها لإرهابيين بارزين، أطلقت أيديهم، وفتحت أمامهم حرية الحركة والتنقّل، إضافة إلى تدريب وتجهيز العناصر الإرهابية، لتأجيج الصراع في بلد تصارعت على ثراه عدّة قوى أسهمت في إعادته عشرات السنوات إلى الوراء، ناهبة خيراته الطبيعية، ومتخذّة منه مسرحاً للعبث باستقراره وباستقرار البلاد المجاورة الأخرى.

وأكد العميد أحمد المسماري في مداخلة مع برنامج «الإرهاب.. حقائق وشواهد» على قناة الشارقة الفضائية، أن الدور الذي تلعبه قطر في ليبيا يعد مثالاً صارخاً للتخريب، موضحاً أن الدوحة عمدت إلى تدمير كافة مناحي الحياة في ليبيا، من خلال جملة من الخطط والبرامج التخريبية، التي بدأت منذ عهد الرئيس السابق معمّر القذّافي، وشملت عدة قضايا مثل حادثة لوكربي عام 1988، وإسهامها في قيادة المصالحة بين جماعة الإخوان وسيف الإسلام القذافي، حيث حرصت قطر على إخراجهم من السجون، بعد تلك الاتفاقية، لتبدأ حالة من الهرج والمرج السياسي الذي تحوّل فيما بعد إلى فوضى.

وأوضح المسماري أن الدوحة سعت إلى قلب الطاولة على رؤوس السياسيين الليبيين، من خلال إيقاف الطموحات الشعبية التي سعت إلى الوصول لحياة سياسة مستقرة بعد سقوط النظام السابق، ومضيها في تأسيس قاعدة إرهابية في البلاد تخوّلها التحكّم بمصير الدولة، ونهب خيراتها ومقدراتها، وصولاً إلى تكديس الأسلحة في مخازن الجماعات المشبوهة، مشيراً إلى أن الطائرات العسكرية والمدنية التي انطلقت من مطارات قطر وصبّت حمولتها في ليبيا، كانت محمّلة بالذخائر

■ دمار هائل لحق بالمدن الليبية جراء الدعم القطري للميليشيات | أرشيفية

خبراء لـ«البيان»: قطر ورقة صغيرة مأجورة للأعداء

■ غزة ـ البيان

أكد محللون وسياسيون فلسطينيون أن إجراءات الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب أدت لتراجع خطر الإرهاب في المنطقة، وفضحت علاقات قطر السرية وكشفت تحالف قطر مع إيران، والتي انحسر دورها في النهاية بعد المقاطعة العربية.

ويرى المحلل السياسي د. جمال أبو نحل، أن المقاطعة العربية أدت لانحسار الدور القطري وتقوقع الجماعات الإرهابية والتي تساندها قطر ووقف الدعم المالي القطري عنها، وبينت للأمة أن لقطر علاقات سرية لزعزعة الأنظمة العربية مع جهات مارقة وحتى زعماء الدول العربية.

وأوضح أن المقاطعة العربية والإعلام كشفا هذه الأسباب بعد المقاطعة العربية لقطر، كما بينت الأزمة أن قطر ورقة صغيرة مأجورة بأيدي إيران وإسرائيل وغيرهما.

من جهته، قال المحلل السياسي د. ناصر اليافاوي، إن قطر رعت العديد من الحركات الإرهابية لاستخدامها كمخلب للتحرش في الدول المجاورة، وذلك لتعطي نفسها دوراً لإنهاء تلك الأزمات إما بالواسطة أو الأموال، وكذلك استخدام تلك الحركات لإنجاز أو تعطيل صفقات.

أما حول علاقاتها فمن الواضح كما نشرته معظم الوثائق السرية أن لها دوراً يتماهى مع الصهاينة والمخابرات الغربية لضرب حركات التحرر العالمية من ناحية، والعمل على زعزعة دول الجوار من ناحية أخرى.

وفي ما يتعلق بتوثيق علاقاتها مع إيران، قال إن الأمر بات واضحاً أن تسعى قطر لبناء أي علاقة مع أي دولة لها خلافات مع السعودية وبناء تحالفات لحماية عرش أميرها الهش تميم، وبحثاً عن مخرج للخروج من المقاطعة العربية.

محاصرة الإرهاب

إلى ذلك، قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض، إنه في سياق السعي لمكافحة الإرهاب جاءت إجراءات العديد من الدول لوضع حد لهذه الظاهرة التي شكلت خطراً متنامياً هدد بتفكيك الدولة ومفهومها وفتح الباب لتفكيكها. وأوضح أن هذا الأمر ألحق الضرر بملايين الناس، ومن الواضح أن هذه الإجراءات نجحت في محاصرة الإرهاب وكشف دور المال السياسي الذي كانت تستخدمه دويلات لهذا المشروع. وأضاف: «هذا الدور كشف انتقال أصحابه من مرحلة المبادرة لنشر الإرهاب وتغذية جماعاته، وانتقل هذا الدور لمرحلة الانكفاء والبحث عن علاقات قوة جديدة ما زالت قيد التبلور».

استهداف المؤسسات

ركز الدعم القطري خلال السنوات الماضية على تأهيل حركات سياسية تنتهج العداء للدولة الوطنية وتعمل على هدم أركان المؤسسات العامة، وهو ما انعكس على الدمار الكبير في سوريا وتدمير البنية التحتية وتعطيل المؤسسات. وكذلك في العراق وليبيا.

سيناريو 2014 يتكرر

السير في طريق التآمر على الأشقاء ودعم الإرهاب والتحالف مع أعداء الخليج والأمة العربية.

وأبرز المراقبون أن الحديث عن تجنب الحل العسكري، جاء في سياق ما سعى إلى الترويج له تنظيم الحمدين من أن قطر مهددة من أشقائها العرب، وذلك بهدف تبرير فتح أراضي بلده للقاعدة التركية وجحافل الحرس الثوري الإيراني وعناصر الجماعات المتشددة والميليشيات المسلحة الوافدة من أفغانستان وليبيا وسوريا لحماية نظام الدوحة من شعبه الرافض لسياساته التخريبية والعدوانية ضد دول مجلس التعاون وبقية الأقطار العربية.

ووفق المراقبين، فإن أمير دولة الكويت صدق عندما تحدث عن قبول نظام تميم للمطالب الـ13، إلا أن وزير الخارجية القطري سارع بنفي ذلك لمنع ما يعتبره تنظيم الحمدين حرجاً أمام حلفائه في المنطقة والعالم كتركيا وإيران والإخوان والحوثيين وتنظيم القاعدة وبقية الجماعات والكيانات والعناصر الإرهابية.

قطر تخادع

وقال عضو مجلس النواب المصري الإعلامي مصطفى بكري، إن قطر تثبت عنادها وإصرارها على الاستمرار في مخططها الهادف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودعم وتمويل الإرهاب، وكتب في تدوينة على حسابه بموقع التدوين القصير «تويتر»: «مجدداً تثبت قطر عنادها وإصرارها على الاستمرار في مخططها الهادف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودعم وتمويل الإرهاب والتحريض على الفوضى وإسقاط الدولة الوطنية».

وتابع: «فبعد تصريحات أمير الكويت التي بشر فيها بقرب إنهاء الأزمة مع قطر واستعدادها للاستجابة لتنفيذ الشروط الـ 13 التي تم إبلاغها بها في وقت سابق، قام وزير خارجية قطر بالرد الفوري على حديث أمير الكويت، وراح يشدد على أن قطر لن تتحاور مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب إلا بعد وقف إجراءات المقاطعة مما سبب إحراجًا لأمير الكويت، وهو ما دعا الدول الداعية لمكافحة الإرهاب إلى إصدار بيان فوري قالت فيه «إن وضع شروط مسبقه يؤكد عدم جدية قطر في الحوار ووقف تمويل الإرهاب ومكافحته والتدخل في الشأن الداخلي للدول».

وأردف بكري: «أظن أن الرد القطري الأخير هو خير دليل على ذلك، وإذا كانت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قد أكدت في بيانها أن الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً في التعامل مع هذه الأزمة، فيجب أن يكون البديل إجراءات أكثر فاعلية، وأولها وقف شراء الغاز القطري الذي يمثل أكبر مصدر لتمويل الإرهاب»، مضيفًا أن الذين يتباكون على النظام القطري، إما أنهم تابعون وجماعات إرهابية إخوانية مستفيدة، وإما أنهم مجموعات معادية أعماها الحقد عن التفرقة بين مصلحة الوطن، ومصالحهم الخاصة أو صراعهم على السلطة».

لا ثقة بالدوحة

إلى ذلك، أكد رئيس مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، محمد السلمي، أن الإخوان ومرتزقة الإعلام هم أكثر الناس خوفًا ورعبًا من موافقة قطر على شروط الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. وكتب السلمي في تغريدة له عبر حسابه الرسمي على «تويتر»، أن مرتزقة عزمي بشارة أوقفوا تغطية كلمة أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على قناة الجزيرة القطرية. وتابع: «هكذا هي الجزيرة ضد المصالح الخليجية وقبلها مصلحة الشعب القطري الشقيق».

وقال الباحث السياسي السعودي، سلمان الأنصاري، إن الحكومة القطرية الحالية، غير موثوق بها، لإتمام التصالح، بسبب دعم قطر للتحريض على الإرهاب ضد مصر. وأضاف في مداخلة تلفزيونية أن أمير الكويت كانت له نوايا صادقة لحل الأزمة القطرية مع مصر والبحرين والسعودية والإمارات، ولكن الجميع لا يثقون في نوايا قطر، لدعمها التطرف. وشدد الأنصاري على أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لن تصدق كلاماً شفوياً أو مكتوباً من جانب قطر للتصالح، ولكن لغة الأفعال هي من ستتكفل حل الأزمة.

رأي

الحبيب الأسود

صدق أمير الكويت

أكد تنظيم الحمدين مرة أخرى أنه خارج السياقات القيمية والأخلاقية، عندما سعى الى قطع الطريق أمام جهود أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بالتراجع عن وعوده السابقة لسموه بالقبول بتنفيذ المطالب الـ13 المطروحة منذ العام 2013 ثم 2014 من قبل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

وكان واضحاً أن أمير الكويت حمل معه إلى واشنطن أملاً في حل الأزمة، أساسه استجابة النظام القطري لمطالب الدول الداعية لمكافحة الإرهاب التي اتسعت لتصبح مطالب دول وشعوب أخرى، وكان سيعلن عن التوصل إلى نتائج إيجابية تدعمها الإدارة الأميركية الحالية، إلا أن النظام القطري تدخل في اللحظة الأخيرة ليطيح بذلك الأمل، مبرراً موقفه بما يسميها السيادة الوطنية، التي لم يدرك معناها عندما تآمر على دول لها سيادتها ومكانتها، وعندما فتح أبواب بلاده لكل ما يتناقض مع القيم السيادية كاستقبال القواعد التركية والجحافل الإيرانية والجماعات الإرهابية والعصابات الإخوانية والقوى الخارجية التي كلفها بصناعة مواقفه ورؤاه وقراراته وحساباته ومؤامراته، فكان أن توزع قراره بين الإخواني المصري والنائب الإسرائيلي والخبير الإيراني والحارس التركي وغيرهم.

ويبدو أن الصراع بين كل تلك الأطراف المتداخلة هو الذي أدى إلى تراجع تنظيم الحمدين عن وعوده لأمير دولة الكويت بالاستجابة للمطالب الـ13 التي يعرف أنها مطالب حق، وسبق أن اعترف بها والتزم بتنفيذها في اتفاقية 2013 وملحقها في 2014 قبل أن يتراجع عن ذلك معتقداً أنه قادر على الاستمرار في اللعب بالنار وممارسة الخداع والمراوغة ضد الجيران والأشقاء بما يهدد مصالح الدول وأنظمتها الوطنية والسلام الاجتماعي للشعوب. ولا شك أن ما ورد على لسان وزير الخارجية القطري مساء أول أمس، لم يسئ إلى أمير الكويت ولا إلى دورها القومي الأصيل وجهوده الخيرة ومواقفه النبيلة بقدر ما فضح مجدداً نوايا تنظيم الحمدين وممارساته الصبيانية التي لم تخف عن القاصي والداني، بما في ذلك الطرف الأميركي الذي يمتلك كل الأدلة عن تورط قطر في دعم الإرهاب والتطرف وتمويل مسلسل الخراب العربي، ويدرك أن الدول الأربع وحلفاءها لم تمارس حصاراً، ولم تسع إلى تدخل عسكري، وإنما اتخذت قرارات سيادية للدفاع عن نفسها وشعوبها، وكان على نظام الدوحة أن يستجيب لمطالبها لا أن يمعن في العناد والمكابرة بما يطيح بآخر آماله في استعادة موقعه داخل الأسرة الخليجية والعربية.

ليبي

والأسلحة، وذهبت بشكل مباشر إلى الجماعات الإرهابية لا للجيش الوطني الليبي.

واتهم المسماري نظام الدوحة بقيامه بسلسلة اغتيالات سياسية في ليبيا قائلاً: «نتّهم النظام القطري بجميع عمليات الاغتيال التي تعرّضت لها رموز عسكرية ليبية، من بينها اغتيال رئيس الأركان السابق اللواء عبد الفتاح يونس ورفاقه»، موضحاً أن قطر المستفيد الأكبر من إزاحة الشخصيات الوطنية من طريقها، ولها دور واضح في هذه الاغتيالات إلى جانب اختطاف وإخفاء ومحاربة رموز عسكرية وسياسية وطنية.

البحث عن دور

من جانبه، أشار العميد المتقاعد موسى القلاب، إلى أن هنالك عدّة عوامل دفعت نظام الدوحة إلى سلوك طريق تخريبي وتدميري ليس في ليبيا وحسب، بل في الإقليم بأكمله، لافتاً إلى أن قطر تبحث عن دور محوريّ أكبر من حجمها، ليكون لها تأثير على السياسة في المنطقة، مضيفاً أن الدولة القطرية فشلت في عدة محاور أساسية في الحياة، كونها لم تستطع أن تقدّم أي مشروع ثقافيّ إنسانيّ نهضويّ، يمكن لنا أن نشبهه بالمشروع الكويتي أو الإماراتي، كنماذج رائدة على صعيد الثقافة والتنمية البشرية.

وأضاف القلاب: «استغلّت قطر المظلة الدولية شبه القانونية التي مضت باتجاه محاولات عديدة لإسقاط نظام معمّر القذافي بغية بناء ديمقراطية في البلاد، ومن خلال هذه المظلة تسللت إلى داخل ليبيا، واستغلت مقدراتها ونهبتها، وتعمّدت خلخلة الاستقرار، وعاثت فساداً، وأسهمت في وضع البلاد على خطّ الحروب»، مشيراً إلى أن نظام الدوحة سرق أرشيف مخابرات القذّافي بالكامل، ووظّفه في برنامج يخدم أجندة تحالفه السياسي مع جماعة الإخوان المسلمين، وعلاقاته المشبوهة مع تنظيم «داعش» الإرهابي، وبعض الشخصيات الموالية للإرهاب، بهدف بسط أذرعها على مفاصل الدولة الليبية.

وأكد القلاب أن نظام الدوحة أسهم في تدمير حلم الشعب الليبي وأخذه بعيداً، حيث انتهجت قطر هذا الطريق لاعتبارات وارتباطات سياسية إقليمية خبيثة، تتوافق جميعها مع التوجهات الإيرانية.

«الفيدرالية العربية» تطلق نداء دولياً لوقف التعذيب في قطر

نددت بثقافة العنف وانتزاع الاعترافات

■ الرياض ـ وكالات

دعت الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، في نداء دولي عاجل، إلى وضع حد لممارسة التعذيب الممنهج في قطر، والعمل على صيانة الحرمة الجسدية والتصدي لمظاهر التعذيب الممنهج في دولة قطر، في أعقاب الكشف عن تعرض مواطن قطري للتعذيب على أيدي السلطات القطرية.

وتم الكشف عن تعرض الحاج القطري حمد عبدالهادي الضباب الكحلة المري، للتعذيب حيث اعتقل واستجوب في جهاز أمن الدولة القطري بعد عودته من الحج بتهمة الحج إلى السعودية والتصريح للإعلام والثناء على الخدمات المقدمة للحجاج وإجباره تحت التعذيب لتسجيل فيديو مفبرك يتضمن إهانة للشعبين السعودي والقطري.

وإزاء الإجرام القطري، أطلقت الفيدرالية العربية نداء عاجلاً إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان في دورته الجديدة رقم (36) وإلى المقرر الأممي الخاص بمكافحة التعذيب، حيث أعربت فيه الفيدرالية عن تنديدها بتواتر مظاهر التعذيب سواء كان ذلك داخل مراكز الإيقاف أو داخل السجون القطرية، ما يؤكد أن ثقافة العنف وانتزاع الاعترافات ما زالت قائمة وسارية المفعول في دولة قطر.

وتطالب الفيدرالية العربية بإحالة كل من يثبت تورطه في جرائم التعذيب بدولة قطر إلى المحاسبة، ضماناً لسيادة القانون ولعدم الإفلات من العقاب، كما تدعو الحكومة القطرية إلى التوقف الفوري عن التعذيب، وتؤكد الفدرالية العربية أيضاً ضرورة إصلاح المنظومة الأمنية والسجنية بدولة قطر بما يجعل الأعوان يلتزمون باحترام القانون وعدم الانزلاق إلى التجاوزات الممنهجة.

حنيف حسن القاسم: التعليم نقيض التطرف

إدخال التكنولوجيات الرقمية أدى إلى تقريب الشعوب والثقافات

■ جنيف- البيان

أكد رئيس مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي، الدكتور حنيف حسن القاسم، أن المجتمع الدولي قد شهد تقدماً كبيراً في القضاء على الأمية، إلا أن ما يقرب من 750 مليون بالغ و264 مليوناً من الأطفال في جميع أنحاء العالم لا يزالون أميين. داعياً إلى وجوب تهيئة بيئات التعلم الآمنة التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية ليس على صعيد حق التعلم فحسب، بل ما يعزز الاندماج الاجتماعي والانفتاح.

ولفت القاسم إلى أن إدخال التكنولوجيات الرقمية -في ظل العولمة أدت إلى تقريب الشعوب والثقافات. وبفضل شبكة الإنترنت، فإن البيئات التعليمية لم تعد تقتصر على الفصول الدراسية أو على المدارس والجامعات، كما أن الطلاب اليوم باتوا يستعينون على أحدث ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات

■ حنيف حسن القاسم

لزيادة قدراتهم على التعلم واكتساب المعرفة من خلال الوسائل الإلكترونية. مشيراً إلى أن الشباب العربي اليوم بحاجة إلى رفدهم بالتفكير النقدي إلى جانب التعلم والكتابة، وذلك لتجنب التطرف الذاتي إذ أصبح الشباب عرضة لهذا المرض الاجتماعي الذي بات يتزايد من خلال انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. جاء ذلك بمناسبة حلول «اليوم العالمي لمحو الأمية» والذي يحتفل العالم في ذكراه اليوم الموافق الثامن من سبتمبر تحت شعار «محو الأمية في عالم رقمي»، حيث تشير إحصائيات اليونسكو في هذا السياق إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العالم يبلغ الآن 91 ٪ بعد أن كان يبلغ 79 ٪ في عام 1980. وفي المنطقة العربية، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حاليا 86 ٪؛ ما يعني ارتفاع هذا المعدل مقارنة بـ 64٪ في عام 1980. يذكر أن دولة الإمارات قد اتخذت في هذا السياق دوراً ملحوظاً في القضاء على الأمية من خلال الاستثمار في الثروة البشرية وتسهيل وصولها إلى التكنولوجيا باعتبارها شرطاً أساسياً للمجتمع القائم على المعرفة. كما أنها أسهمت في الحد من ظاهرة التطرف على الإنترنت من خلال سن القوانين الرادعة وتوعية المجتمع إلى جانب تعزيز المناهج الدراسية بلغة عصرية تخاطب الجيل الجديد.

قطر تغازل اللوبي اليهودي بـ600 ألف دولار

■ واسنطن ـ وكالات

كشف موقع «أودويرز» الأميركي المتخصص في الأخبار عن صناعة الإعلان أن حكومة قطر وظّفت شركة علاقات عامة أميركية بارزة من أجل تحسين صورتها بين الجالية اليهودية الأميركية، موضحاً أنها ستدفع 50 ألف دولار شهرياً لهذا الغرض (600 ألف دولار سنوياً). وكشف الموقع أن الدوحة استأجرت مؤسسة «ستونينغتون ستراتيجيز» بقيمة 50 ألف دولار شهرياً؛ لبناء جسور مع المجتمع اليهودي، بهدف تعزيز علاقتها مع أميركا.

وأشار الموقع المتخصص في العلاقات العامة والخارجية، إلى أن مؤسسة «ستونينغتون ستراتيجيز» يرأسها المحامي والخبير الاستراتيجي نيكولاس موزين، المتخصص في الشؤون اليهودية، وهو كان الدافع وراء ائتلاف يضم أكثر من 50 مجموعة، بما في ذلك حزب الشاي والمنظمات الإنجيلية واليهودية، لمعارضة الاتفاق النووي الإيراني.

وأوضح أن موزين عمل نائباً لرئيس هيئة الأركان في مجلس الشيوخ تيد كروز في ولاية تكساس، خلال فترة رئاسته في الحزب الجمهوري، حيث اعتبر التواصل مع الجالية اليهودية ضمن مسؤولياته.

وأضاف الموقع أن موزين سيقدم المشورة للحكومة القطرية، بشأن سبل إقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة، وتحسين العلاقات مع الجالية اليهودية في جميع أنحاء العالم، كما سيستكشف فرص التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

عبر صفقات تخارج مؤلمة بأسعار بخسة

أزمة السيولة تشعل موجة تصفية الأصول القطرية

■ عواصم - وكالات

تفاقمت أزمة السيولة في الاقتصاد القطري مما يؤشر لموجة جديدة من بيع الأصول القطرية في الشركات والمؤسسات العالمية عبر عمليات تخارج «مؤلمة» بأبخس الأسعار نتيجة تزايد الحاجة إلى السيولة النقدية.

وشهدت الأيام الماضية عمليات تخارج من قبل المؤسسات وجهاز قطر للاستثمار في محاولة لتدبير السيولة في ظل عجز «المركزي القطري» عن القيام بالمهام المنوطة به بشأن توفير الأموال السائلة للجهاز المصرفي. وأوضحت «جلينكور» أن شركة سي.إي.إف.سي ستشتري أسهماً بعلاوة تبلغ نحو 16٪ فوق متوسط سعر 30 يوماً لأسهم «روسنفت» لكنها لم تذكر السعر. وقال متحدث باسم الشركة الصينية إن الشركة ستدفع 9,1 مليارات دولار.

وتبلغ القيمة السوقية لروسنفت 57 مليار دولار وتجعلها الصفقة واحدة من أكبر الاستثمارات على الإطلاق التي تنفذها الصين في روسيا. وستحتفظ جلينكور وجهاز قطر للاستثمار بحصتين قدرهما 0,5 و4,7٪ بالترتيب في «روسنفت». ووافقت «جلينكور» و«جهاز قطر للاستثمار» على شراء حصة نسبتها 19,5٪ في «روسنفت» في ديسمبر 2016 مقابل أكثر من 10,2 مليارات يورو لمساعدة الكرملين على سد العجز في الموازنة.

حصاد العزلة

ويأتي قرار قطر بتقليص حصتها في «روسنفت الروسية» بعد أيام قليلة من قيام الدوحة ببيع حصتها في بنك «لوكسمبورغ» الدولي الأمر الذي يكس مدى التأثر الشديد للاقتصاد القطري جراء العزلة نتيجة السياسات المتعنتة للدوحة.

وأبرمت شركة «ليجند هولدنغز» الصينية صفقة للاستحواذ على حصة نسبتها 90٪ في بنك لوكسمبورغ الدولي من الأسرة المالكة في قطر أخيراً، حيث تبلغ قيمة الصفقة نحو 1,48 مليار يورو (1,76 مليار دولار)، لتصبح أكبر عملية استحواذ للشركة الصينية بالخارج. وتشتري «ليجند» المالكة لمجموعة «لينوفو» لأجهزة الكمبيوتر، بنك «لوكسمبورغ» الدولي الذي تأسس قبل 161 عاماً من «بريسيشن كابيتال»، الذراع الاستثمارية لأفراد في الأسرة المالكة القطرية من بينهم رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني. وذكرت «ليجند» أنها تجري عملية الشراء عبر «بيوند ليب»، وحدتها في «هونغ كونغ. وكانت وكالة رويترز كشفت عن أن «ليجند» أجرت في يوليو محادثات مع بريسيشن بخصوص استحواذ محتمل على بنك لوكسمبورغ الدولي.

توقعات بتواصل بيع الأصول لمواجهة أزمة السيولة المتفاقمة

الدوحة تقلص حصتها في «روسنفت» بعد التخارج من بنك لوكسمبورغ

تواصل نزوح الودائع يعرّض الجهاز المصرفي لمخاطر شديدة

وكالات التصنيف تتأهل لخفض جديد لتقييماتها للبنوك القطرية

وتوقعت شركة «فيش» لإدارة الأصول قيام قطر بتسييل بعض أصولها بالفترة المقبلة، مثل حصتها في بنك كريدي سويس لتجنب المخاطر.

وتوقع «بنك أوف أميركا» نزوح 35 مليار دولار من النظام المصرفي، فيما كشف مصرفيون وصناديق تحوط أن الاحتياطيات المالية للدوحة لن تكون كافية للدفاع عن الريال في الأجل الطويل.

خروج الأموال

وأكدت مصادر اقتصادية أن عمليات تصفية الأصول القطرية ستتواصل خلال الفترة المقبلة مع ترنح الاقتصاد القطري في ضوء المقاطعة من الدول العربية المناهضة للإرهاب للدوحة ومع تزايد شح السيولة المصرفية نتيجة نزوح الأموال ونزوح الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وهروب الودائع من البنوك.

وأمام ضعف السيولة المتفاقم باع مصرف قطر المركزي، أخيراً أذون خزانة بقيمة مليار ريال (274,7 مليون دولار) في عطاء شهري، بعد أن رفع العائد عن العطاء السابق لجذب المستثمرين، فيما هبط صافي ربح أهم القطاعات الاقتصادية القطرية خلال النصف الأول من 2017.

وباع مصرف قطر المركزي أذوناً لأجل 3 أشهر بقيمة 650 مليون ريال بعائد 2,25٪، بما يتجاوز العائد البالغ 2,14٪ الذي باع به البنك أذوناً بقيمة 750 مليون ريال قبل شهر، ما يعني أنه سيدفع فوائد أعلى للمستثمرين مقارنة بالإصدار السابق، في محاولة لاستجداء الاستثمار في شراء الريال.

ونقلت شبكة «سي إن إن» الإخبارية عن محللين قولهم، إن البنوك القطرية تواجه حالياً أزمة في السيولة منذ قطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدوحة، لدعمها الإرهاب اعتباراً من 5 يونيو الماضي.

وكشفت بيانات أصدرها مصرف قطر المركزي في وقت سابق، أن ودائع المتعاملين الأجانب في المصارف القطرية بلغت في يونيو الماضي 170,63 مليار ريال (أو ما يعادل 46,86 مليار دولار) مقابل 184,58 مليار ريال قطري في مايو الماضي (أو ما يعادل 50,7 مليار دولار).ومثل ذلك تراجعاً شهرياً حجمه 14 مليار ريال (أو ما يعادل 4,12 مليارات دولار) وبنسبة 7,58٪.

مراقبة سلبية

من جانبها ذكرت وكالة «فيتش» العالمية لخدمة المستثمرين أن بنوك قطر تتعرض لضغوط شديدة من حيث التمويل والسيولة بسبب خروج الودائع الأجنبية موضحة أن وضع البنوك القطرية التي تصنفها تحت المراقبة السلبية، ما يعكس المراقبة السلبية على التصنيف السيادي لقطر وينذر بتخفيضات جديدة له في المستقبل القريب.

وسوف يؤدي طول أمد المقاطعة إلى رفع تكاليف التمويل في سوق الدين العالمي على البنوك وسوف يعتمد الأثر على كل بنك على حدة على مدى اعتماده على المصادر غير المحلية في التمويل.

وتشمل قائمة البنوك التي تعتمد على مصادر تمويل خارجية كلاً من البنك الأهلي والخليج التجاري وبنك الدوحة وقطر الإسلامي أما البنوك التي يقل اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية نسبياً فتشمل كلاً من بنك بورة وبنك قطر الدولي وبنك قطر الإسلامي الدولي.

رافد للتمويل

وبحسب خبراء ومصرفيين تعد الودائع رافداً رئيسياً للتمويل وتمثل الودائع 75٪ من التمويل في غير الأوراق المالية للبنوك القطرية وفي نهاية مايو بلغت الودائع غير المحلية في البنوك القطرية 25٪ من إجمالي الودائع، بارتفاع نسبته 10٪ عما كانت عليه من عامين عندما سحبت الحكومة القطرية مبالغ ضخمة عقب تراجع أسعار النفط العالمية الذي قلل العائدات التصديرية.

ومع تزايد إقراض البنوك بسرعة كبيرة لم تستطع الودائع غير المحلية أن تعوض الفجوة، خاصة من دول مجلس التعاون (وبخاصة السعودية والإمارات) وآسيا، التي جذبتها بنوك أخرى ذات تصنيفات أعلى. والودائع الخارجية أقل ثباتاً من الودائع المحلية. وتسببت المقاطعة في زيادة حدة المشكلة.

وكان هناك خروج كبير للودائع غير المحلية (خرجت 4 مليارات في يونيو و4 مليارات دولار في يوليو) والودائع غير المحلية بين البنوك (خرجت 11 ملياراً في يونيو و4 مليارات في يوليو)، وفق بيانات المصرف المركزي القطري وتمثل البنوك الممولة من مجلس التعاون نسبة مرتفعة من هذه الودائع.

فجوة كبيرة

ويشكل خروج الأموال البنوك القطرية تهديداً كبيراً في ظل الفجوة الكبيرة بين الودائع والتزامات البنوك المالية.

وفي نهاية أبريل بلغ 90٪ من الودائع استحقاقها لمدة عام واحد و60٪ لمدة 3 أشهر، رغم أن الودائع المحلية تميل إلى التجديد. وحاول صندوق الاستثمار السيادي القطري- جهاز قطر للاستثمار - وشركات حكومية أخرى تقديم المساعدة للبنوك القطرية عبر ضخ مزيد من الودائع في النظام المصرفي (2 مليار دولار في يونيو و7 مليارات في يوليو) ورفع المصرف المركزي تسهيلات الفوائد بين البنوك وضخ مزيد من الأموال (8 مليارات دولار في يونيو ومليار دولار في يوليو) إلا أن هذه الإجراءات كانت بمثابة المسكنات التي لا تعالج المرض الحقيقي أو تنهي معاناة القطاع المصرفي حيث تلاشت تأثيراتها سريعاً.

استنزاف الاحتياطيات

وذكرت وكالة «فيتش» أن السلطات القطرية تعاني من ضعف القدرة على دعم البنوك لا سيما وأن هذا الدعم سيتطلب استنزاف الاحتياطيات المالية.

وتتعرض البنوك المعتمدة بشكل أكبر على الودائع غير المحلية لضغوط أكبر من حيث تصنيفها الاعتمادي (مدى المخاطر).

وأضافت الوكالة العالمية أن سحب الودائع الأجنبية من البنوك القطرية يحتمل أن يرفع المنافسة بين البنوك من أجل جذب الودائع المحلية مما يرفع من تكلفة التمويل ويضغط على الأرباح، موضحةً أن البنوك ذات الاعتماد الأكبر على الودائع الخارجية سوف تضطر إلى دفع تكاليف أكبر لجذب الودائع المحلية من البنوك الأخرى، لأن تلك الأخيرة أكثر ثباتاً ومن السهل الحفاظ على ودائعها بدلاً من جذب ودائع جديدة.

وأكدت مؤسسات اقتصادية دولية ووكالات تصنيف عالمية تزايد المخاطر المحدقة بالاقتصاد القطري، حيث تسابقت في خفض التصنيف الاقتصادي للبلاد وللعديد من المؤسسات وكبريات الشركات والمصارف القطرية موضحة أن تواصل نزوح الودائع يضغط على هوامش ربح القطاع المصرفي.

ووضعت «فيتش» في وقت سابق، التصنيف الائتماني لقطر قيد المراجعة، مع احتمال الخفض مستقبلاً لتنضم بذلك إلى وكالتي «ستاندرد آند بورز» و«موديز»، اللتين خفضتا التصنيف الائتماني لقطر.

انعكاسات سلبية

وبحسب «فيتش»، سيكون لتواصل قطع كل من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر للعلاقات مع الدوحة انعكاسات سلبية على بيئة الأعمال في قطر إذا ما استمرت الأزمة لفترة أطول، حيث إنها ستضر بنموذج أعمال الشركات القطرية، بما فيها الشركات المملوكة للدولة، موضحةً أن هذا قد يؤدي إلى تعثر الشركات، ما قد يستوجب تدخل الحكومة لإنقاذها، وهو ما سيرتد على الوضع المالي العام.

وتأتي هذه النظرة السلبية من «فيتش»، بعد أن كانت وكالة «ستاندرد آند بورز» قد خفضت التصنيف السيادي لقطر إلى ـ AA ونتيجة لذلك خفضت الوكالة تصنيف بنك قطر الوطني QNB أكبر المصارف القطرية، ووضعته مع بنك قطر التجاري، وبنك الدوحة وقطر الإسلامي، على قائمة المراقبة لمزيد من التخفيض السلبي، نتيجة اعتماد هذه المصارف الكبير على الحكومة، الأمر الذي انعكس على معدل الفائدة بين المصارف، الذي قفز إلى 230 نقطة أساس، وهو المستوى الأعلى في 7 سنوات.

استدامة النمو

وكانت «موديز» قد بدأت سلسلة التخفيضات فخفضت التصنيف الائتماني لقطر من AA 2 إلى AA 3، نظراً لضعف المركز الخارجي للبلاد، والضبابية التي تحيط باستدامة نموذج النمو.

وتوقعت «موديز» انخفاض عدد سكان قطر ابتداء من عام 2020 أو حتى قبل ذلك، لأن الزيادة خلال السنوات القليلة الماضية اعتمدت على المشاريع التي أطلقت استعداداً لكأس العالم 2022 ـ ومع قرب انتهائها سيغادر كثيرون البلاد؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار.

مغرّدون ينددون بإساءة تنظيم الحمدين للوساطة الكويتية

■ القاهرة، دبي - البيان

دشن مستخدمو موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» هاشتاقاً بعنوان «قطر تهين الوساطة الكويتية» رداً على تصريحات وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن، الذي نفى موافقة قطر على المطالب الـ 13 للدول المقاطعة، مشيراً إلى خطأ تصريحات أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، بأن الدوحة وافقت على المطالب. وقال محمد أحمد: «قطر إلى مزبلة التاريخ تاريخ حكومتها عار على كل فرد من أفراد الخليج، حقاً إنها عائلة أصلها خائن من أولها لآخرها».

وقال الإعلامي سالم الأحمدي: «نشكر سمو الشيخ صباح الأحمد على جهوده الحثيثة والكبيرة ولكن في كل مرة يثبت نظام الحمدين أنه نظام بلا قيم ولا مبادئ»، فيما أكد نايف السعودي: «حاول الشيخ صباح أن يطهرهم ويخرجهم للعالم الغربي على أنهم رجال، ولكن

قطر أبت إلا أن تفضح نفسها». وكتب أبو حسام: «متى ندرك أن قطر مختطفة، إصلاح الأمر يعني إبعاد عزمي وشلته وهذا يعني هلاكهم ولن يتركوا لتميم والحمدين فرصة التفكير».

إساءة

أما شيماء فكتبت على حسابها في تغريدة مشيرة إلى قطر: «أساءت لنفسها وشعبها قبل أمير الكويت رغم كل الذي فعله أمير الكويت لهم ولأجلهم». وكتب سامي القرشي: «في كل مرة يتحدث شيخ محب ورمز كأمير الكويت بحديث ينفى جملة وتفصيلاً من قبل زمرة قطر. لا يحترمون إلا طهران وتركيا!».

صحيفة فرنسية: إصرار قطر على رعاية الإرهاب يقوّض الوساطة

■ باريس - وكالات

في وقت تسعى فرنسا والكويت وأميركا إلى إحياء جهود الوساطة بين الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وقطر، أكدت صحيفة «أجورا فوكس» الفرنسية، أن محاولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للوساطة من أجل حل الأزمة القطرية ستبوء بالفشل، مستبعدة أي حلول وسط فيها، بسبب التعنت القطري واستمرار الدوحة في دعمها المكشوف للإرهاب.

وذكرت «أجورا فوكس» أن القضية ليست تضارباً في المصالح أو الخلاف حول مشكلة معينة، ولكن مسألة حاسمة بالنسبة للبلدان الداعية لمكافحة الإرهاب والمنظمات العالمية التي تعارض رعاية قطر للإرهاب، وتابعت: «المشكلة الرئيسية هي تمويل قطر للإرهاب، ولا يمكن لأي مفاوض أن يبني تفاهماً أو تنازلات بشأن مسألة تمويل الإرهاب مع طرف يلتزم بالقانون الدولي والآخر الذي يستخدم مناورات للتحايل على هذا القانون». وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، اختيار سفير البلاد السابق في السعودية وقطر، برتران بيزانسنو، ليكون مبعوثها الخاص لبحث إمكانية دعم باريس جهود الوساطة لحلحلة الأزمة القطرية. وأعلنت السعودية ومصر والإمارات والبحرين قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، في 5 يونيو الماضي، بعد فشل جميع محاولات إقناع النظام القطري بالكف عن سياسات دعم الإرهاب.

■ داعش واجهت هزائم متتالية إثر المقاطعة ضد قطر | أرشيفية